

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 178
تموز 2021

التقارير الرئيسية

خلال الشهر الماضي، انطلقت عدة مبادرات لمساعدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التعافي من أزمة كوفيد-19

في الفترة ما بين 6-8 حزيران، شارك الفلسطينيون أفراداً وشركات، عبر فلسطين وإسرائيل، في أسبوع الاقتصاد الوطني

في 6 حزيران أصدر تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة والذي كشف عن الخسائر المادية والاقتصادية الناتجة عن التصعيد الإسرائيلي الأخير في قطاع غزة

ارتفع مؤشر القدس بنسبة 1.3% في شهر حزيران 2021 مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث وصل إلى 539.9 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم

تجدد الاهتمام بالعملات الرقمية

في 25 حزيران، أعلن محافظ سلطة النقد الفلسطينية، الدكتور فراس ملح، أن سلطة النقد تدرس إمكانية إصدار عملة رقمية في محاولة لتقليل الاعتماد النقدي على إسرائيل وحماية الاقتصاد من التدخل الإسرائيلي المحتمل¹. وقال الدكتور ملح إن هناك دراستين حول العملات المشفرة قيد التنفيذ، وأنه يأمل إصدار عملة رقمية فلسطينية في نهاية المطاف ليتم استخدامها محلياً ودولياً، بما في ذلك في إسرائيل².

لماذا عملة رقمية؟

تدرس سلطة النقد الفلسطينية ملياً فكرة العملة الإلكترونية الفلسطينية، في وقت تكتظ فيه البنوك الفلسطينية بالشيكل وتضطر إلى الاقتراض لتغطية مدفوعات النقد الأجنبي لأطراف ثالثة³. وفي حين لا يملك الفلسطينيون عملة خاصة بهم، فهم يعتمدون بشكل أساسي على الشيكل الإسرائيلي في المعاملات اليومية، إلى جانب الدينار الأردني والدولار الأمريكي كمخزن للقيمة. في الوقت نفسه، فإن العمال الفلسطينيون في إسرائيل، الذين تلقوا 2.4 مليار دولار كتعويضات إجمالية في عام 2020، يحصلون على رواتبهم بالشيكل الإسرائيلي نقداً، مما يخلق درجة عالية من الاعتماد النقدي على إسرائيل⁴. بالإضافة إلى ذلك، ينفق الفلسطينيون القادمون من إسرائيل ما يقدر بمليار دولار سنوياً على شكل مشتريات نقدية من السلع والخدمات عبر الحدود مع الضفة الغربية⁵. ونظراً لقوانين مكافحة غسيل الأموال الإسرائيلية التي تحظر المعاملات النقدية الكبيرة، لا يمكن للبنوك الفلسطينية تحويل سوى عدد محدود من الشواكل إلى إسرائيل شهرياً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كبيرة في الشواكل داخل الأراضي الفلسطينية، مما يجبر سلطة النقد الفلسطينية على الاقتراض لتغطية مدفوعات النقد الأجنبي⁶.

هل العملة الرقمية الفلسطينية ممكنة؟

هذه ليست المرة الأولى التي تقترح سلطة النقد الفلسطينية إطلاق عملة رقمية. في العام 2017، أعلن عزام الشوا، رئيس سلطة النقد الفلسطينية آنذاك، عن خطة سلطة النقد لإصدار عملة إلكترونية فلسطينية في غضون 5 سنوات، تسمى الجنيه الفلسطيني⁷. لكن التقدم على هذه الجبهة ظل محدوداً منذ ذلك الحين، ولا يزال المحللون الاقتصاديون المحليون يشككون بشأن إمكانية تطبيق عملة رقمية⁸. وقد أجرت «ماس» خلال السنوات الماضية العديد من الدراسات التي بحثت في الشروط البنوية الرئيسية للاقتصاد الكلي (ناهيك عن البيئة السياسية) التي تعتبر ضرورية لإصدار عملة سيادية، والمفقودة بشكل واضح في الحالة الفلسطينية⁹.

بالنظر إلى الاقتصاد الفلسطيني الضعيف بطبيعته نتيجة القيود الإسرائيلية على التدفق الحر للبضائع والأشخاص والخدمات والاعتماد الكبير على أموال المانحين والتحويلات المالية من إسرائيل، لم تتمكن الأرصد المالية الخارجية من دعم عملة فلسطينية مستقلة على المستويين المحلي والدولي¹⁰. علق الاقتصادي الفلسطيني رجا الخالدي قائلاً «إن ظروف الاقتصاد الكلي غير مهيئة أو مواتمة لتداول عملة فلسطينية، رقمية أو غير ذلك»¹¹. ويرى الخالدي أن إصدار عملة رقمية يمكن للناس استخدامها في المعاملات اليومية ومخزن للقيمة أمر ليس فقط غير مستحسن، ولكنه أيضاً محفوف بالمخاطر «في ظل الأوضاع السياسية الحالية والتشوهات الاقتصادية الهيكلية وغياب السيادة أو حيز مستقل للاقتصاد الكلي الفلسطيني»¹².

1 www.aljazeera.com/economy/2021/6/24/

2 www.bnews.ps/ar/node/16175

3 www.aljazeera.com/economy/2021/6/24/

4 www.trtworld.com/magazine and https://bit.ly/3x7i1QB

5 https://bit.ly/3f3ruCd

6 www.etftrends.com/crypto-channel/

7 https://english.alaraby.co.uk/news/palestine-hopes-launch-national-digital-currency-five-years

8 www.trtworld.com/magazine/

9 www.mas.ps/files/server/20151002165628-2.pdf and https://bit.ly/3i7vzqQ

10 www.bloomberg.com/news/articles/2021-06-24/

ibid 11

ibid 12

عبر فلسطين وإسرائيل، في أسبوع الاقتصاد الوطني، وهي حملة شعبية بقيادة شبابية تشجع الفلسطينيين على شراء المنتج الفلسطيني. حظيت الحملة بدعم جماهيري من الفلسطينيين في شتى أنحاء الوطن ومن الشركات المحلية. بالإضافة قدمت بعض البلديات والمجالس القروية إعفاءات الضريبية للمتاجر الخالية من المنتجات الإسرائيلية.²⁵

خلال هذا الأسبوع، تداولت مجموعات شبابية ناشطة ومؤسسات محلية منشورات وبيانات إعلامية ومواد تثقيفية عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتعريف الفلسطينيين بتكلفة الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل، وإشراك الجمهور في رؤية دولة فلسطينية معتمدة على ذاتها اقتصادياً. شملت الحملة أيضاً أسواق للمزارعين وندوات تهدف إلى تشييط بيئة الأعمال الصغيرة المحلية والاقتصاد الفلسطيني والإحساس بالانتماء لهدف وطني.

التركيز على القطاعات الرئيسية

خلال أسبوع الاقتصاد الوطني، تم تسليط الضوء على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني التي تضررت بشدة من سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأزمة كوفيد-19. شملت الفعاليات أنشطة ثقافية وفنية وإعلانات ترويجية للقطاع السياحي الذي تكبد خسائر فادحة بسبب الجائحة.²⁶ كما سلّطت الحملة الضوء على المزارعين الفلسطينيين الذين كافحوا طويلاً للبقاء في السوق مع إغراق السوق المحلي بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية. تقدّم القطاعات الفلسطينية، مثل قطاع الغذاء والزراعة أو الصناعات الكيماوية، بدائل مناسبة وجيدة للمنتجات الإسرائيلية. وفي سبيل ذلك، عملت الحملة مع الجمعيات التعاونية الزراعية في المناطق المهتدة بمصادرة الأراضي، وعرضت منتجاتها الزراعية في أسواق مدينة البيرة.²⁷

لفتت الحملة الانتباه إلى إمكانية التكامل الاقتصادي والترابط الفلسطيني عبر الخط الأخضر. وكما استعرضت الورقة الخلفية لـ «ماس» عام 2021، فإن تعزيز، والاستثمار في، العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر أمر بالغ الأهمية لضمان صمود الاقتصاد الفلسطيني.²⁸

الانفكاك الاقتصادي

تأتي جهود أسبوع الاقتصاد الوطني في أعقاب السياسة الأخيرة التي تبنتها السلطة الفلسطينية منذ نيسان 2019 للانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، والتي أصبحت غير محتملة في مواجهة التدابير الانتقامية من إسرائيل وجائحة كوفيد-19.²⁹ لقد مهدت السياسات السابقة الطريق لمزيد من الاعتماد على الذات اقتصادياً في فلسطين، مثل الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتصدير التي تهدف لزيادة الصادرات وتنويعها.³⁰

إن محاولات تقليص الاعتماد الفلسطيني الاقتصادي على إسرائيل ظلت مقيدة ببروتوكول باريس لعام 1994، والذي لا يزال بمثابة الاتفاقية الرئيسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية. وبروتوكول باريس، الذي يتمثل هدفه المعلن في تمكين فلسطين من تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، يعيق الآن تحقيق هذا الهدف بعد سنوات من الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب وعدم تحديث إطار عمله أو تنقيحه. ونتيجة لذلك، تعمق اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد الإسرائيلي.

تُبرز حملة «أسبوع الاقتصاد الوطني» والحملات المماثلة الآمال والتحديات المتعلقة ببناء اقتصاد فلسطيني يعتمد على الذات. فمن جهة، تعكس الحملة الأخيرة - بالرغم من كونها خطوة صغيرة نحو اقتصاد دولة ذات سيادة - الشعبية الراسخة لفكرة الانفكاك لدى الجمهور الفلسطيني. ومن جهة أخرى، كما أظهرت دراسة معمقة لـ

منذ التوقيع على بروتوكول باريس في عام 1994، وافقت السلطة الوطنية الفلسطينية على عدم إصدار عملتها الخاصة، متوقعة التوصل إلى حل الدولتين في غضون السنوات الخمس التالية.¹³ بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من التوقيع على البروتوكول، لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعتمد مالياً على إسرائيل التي تضع قيوداً شديدة عليه. ولا يزال من غير المفهوم كيف يمكن أن تلتف العملة الإلكترونية حول بروتوكول باريس الذي يحظر على سلطة النقد الفلسطينية إصدار عملة ويمنح إسرائيل حق النقض على إصدار عملة فلسطينية.¹⁴ إضافة إلى ذلك، ودون أن تكون سلطة النقد الفلسطينية مستقلة فعلياً عن السلطة التنفيذية للحكومة (تماشياً مع البنوك المركزية عالمياً)، من الصعب تصور قدرة سلطة النقد الفلسطينية على فرض وحماية العملة الجديدة، إضافة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي العام للاقتصاد.¹⁵

كيف يمكن لسلطة النقد الفلسطينية تطوير الأسس الرقمية للاقتصاد؟

اتخذت سلطة النقد الفلسطينية عدة خطوات لتعزيز التحول الرقمي للخدمات المالية. فخلال العام الماضي، تم ترخيص خمس شركات لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني، كما حصل بنكان على الموافقة لتقديم خدمات المحفظة الإلكترونية.¹⁶ سمح هذا للمشاركين بإيداع الأموال وسحبها وتحويلها في أي وقت من خلال شبكة من المتداولين والوكلاء المعتمدين. وأوضح محافظ سلطة النقد الفلسطينية أن العدد الإجمالي للمحافظ الإلكترونية النشطة يبلغ حوالي 100,000، منها 75,781 للذكور و19,525 للإناث، بينما يبلغ العدد الإجمالي للوكلاء 846 وعدد المتداولين 3,394.¹⁷ كما أطلقت سلطة النقد الفلسطينية مؤخراً حملة جديدة لزيادة التوعية بخدمات الدفع الإلكتروني المتاحة للفلسطينيين.¹⁸

تتضم سلطة النقد الفلسطينية أيضاً إلى المؤسسات المصرفية المركزية على مستوى العالم لاستكشاف إمكانية إصدار عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC).¹⁹ حتى الآن، لم تطلق أي دولة عملة رقمية مدعومة من البنك المركزي بشكل كامل ورسمي.²⁰ على عكس العملات المشفرة اللامركزية، يتم إصدار عملات البنوك المركزية الرقمية والتحكم فيها من قبل سلطة مركزية، مما يفقدها إحدى أقوى مكونات التشفير: السرية.²¹ ستكون الحكومة قادرة على مراقبة حركات الإنفاق والتحويلات في الوقت الفعلي وفي جميع أنحاء العالم، مما يثير مخاوف بشأن الخصوصية ويشي المستخدم عن تبنّيها.²²

على الرغم من صعوبة مراقبتها، إلا أن اعتماد العملات المشفرة الحالية في المعاملات اليومية ربما يكون الطريقة الأنسب للدول ذات الأنظمة المالية والبنية التحتية الضعيفة التي تهدف إلى زيادة الشمول المالي. على سبيل المثال، تختار السلفادور، الدولة التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات، اتباع سلوك مختلف باعتماد العملات المشفرة، الموجودة أصلاً، كعملة قانونية رسمية لزيادة الشمول المالي، مع الحفاظ على مستويات عالية من الخصوصية لمواطنيها.²³ وفقاً لتقرير «كوين ديسك» لعام 2018، فإن بعض الفلسطينيين يستخدمون عملة «بيتكوين»، خصوصاً في المعاملات الدولية.²⁴ ومع ذلك، فإن عدم إمكانية الوصول إلى منصات تداول عملات مشفرة تعمل مع البنوك المحلية يمثل عقبة كبيرة.

أسبوع الاقتصاد الوطني

في الفترة ما بين 8-6 حزيران، شارك الفلسطينيون أفراداً وشركات،

<https://english.alaraby.co.uk/news/palestinians-boycott-israeli-products-weeklong-campaign> 25
www.maannnews.net/news/2041889.html 26
www.alhaya.ps/ar_page.php?id=6a841d3y111690195Y6a841d3 27
www.mas.ps/files/server/2021/Press%20Release/PR_RT4.pdf 28
http://www.xinhuanet.com/english/2019-10/29/c_138510761.htm 29
<https://paltrade.org/uploads/16080491411253702946.pdf> 30

ibid 13
www.reuters.com/world/middle-east 14
www.trtworld.com/magazine/ 15
ibid 16
ibid 17
www.pma.ps/en/Media/Press-Releases/ 18
CBDC are a form of cryptocurrency regulated and backed by reserves from the central banking system. www.etftrends.com/crypto-channel/
<https://bit.ly/3xJ7rjP> 20
www.cnb.com/2021/03/05/chinas-digital-yuan-what-is-it-and-how-does-it-work.html 21
<https://fortune.com/2020/07/30/china-digital-currency-yuan-cbdc/> 22
www.etftrends.com/2021/06/ 23
www.coindesk.com/crypto-gaza-west-bank-bitcoin-palestine 24

2021، مباشرة بعد وقف إطلاق النار.³⁹

الجدول 1: الأضرار والخسائر وفقاً للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات

القطاع	الوصف	الخسائر (مليون دولار)
القطاعات الاجتماعية	الإسكان والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والوظائف	180 (93% إسكان)
البنية التحتية	الخدمات البلدية والنقل والمياه والصرف الصحي والطاقة والبنية التحتية الرقمية	60-85
الإنتاج	الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات والتمويل	90

المصدر: التقييم السريع للأضرار والاحتياجات

يقدر التقرير أن تكاليف التعافي ستصل إلى 485 مليون دولار خلال الـ 24 شهراً الأولى، لتغطية احتياجات الإغاثة وإعادة الإعمار الفورية وقصيرة الأجل. إن تقديرات «التقييم السريع للأضرار والاحتياجات» أكبر بكثير من تقديرات وزارة الإعلام في غزة في منتصف شهر أيار، والتي بلغت 322 مليون دولار، مما يشير إلى أن الضرر أسوأ مما تم الإعلان عنه في البداية.⁴⁰

فيما يتعلق باحتياجات التعافي الملحة، يحتاج 45,000 شخص غزي مساعدات نقدية للمعونات الغذائية وغير الغذائية، كما يجب إعطاء الأولوية لحوالي 4,000 منزل مدمر أو متضرر جزئياً حيث فقد أكثر من 7,000 طفل منازلهم، ويجب توفير ما لا يقل عن 20,000 وظيفة إضافية بدوام كامل لمدة 12 شهر. ينبغي أن يركز التدخل المبكر على تحسين إنتاج الأغذية في قطاعي الأغذية الزراعية وصيد الأسماك، إضافة إلى إعادة إعمار المشاريع متناهية الصغر والصغيرة الأكثر تضرراً، والتي توفر السلع والوظائف والخدمات الأساسية للمجتمع. ويجب أن تركز جهود التعافي أيضاً على إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، مع التركيز على الطاقة المستدامة والتقنيات المقتصدّة للمياه.⁴¹

يؤكد التقرير على أهمية الجهود المتناسقة لتحقيق تعافٍ مستدام بعد فترة إعادة الإعمار الفورية والقصيرة الأجل، ويوصي أن تبني السلطة الوطنية الفلسطينية نظام حوكمة مستدامة وأن تخلق بيئة مواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص، كما يؤكد على أهمية تحسين الخدمات على معبر كرم أبو سالم للسماح بدخول مواد الإغاثة وإعادة الإعمار اللازمة إلى القطاع. إضافة إلى ذلك، يدعو التقرير إلى دعم برامج خلق فرص العمل، وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية، وتطوير آليات لضمان حماية النساء والشباب واللاجئين.⁴²

التداول في حزيران

ارتفع مؤشر القدس بنسبة 1.3% في شهر حزيران 2021 مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث وصل إلى 539.9 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم.⁴³ تم تداول 28.5 مليون سهم بقيمة 54.6 مليون دولار خلال نفس الشهر، مسجلاً زيادة بنحو 114.1% في العدد وزيادة بنحو 195.3% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر أيار 2021. شهد القطاع الصناعي أعلى ارتفاع (6.9% إلى 102.3 نقطة)، تلاه قطاع التأمين (4.7% إلى 105.1 نقطة).

في 9 حزيران، أصدرت بورصة فلسطين الأداء الموحد للشركات المدرجة في الربع الأول من عام 2021، والذي يظهر قفزة في صافي الأرباح بنحو 118% لتصل إلى حوالي 81.5 مليون دولار مقارنة بمستواها المنخفض في الربع الأول من عام 2020.⁴⁴ من بين 46 شركة مدرجة، سجلت 37 شركة أرباحاً (82.5 مليون دولار، بزيادة 95%)، وسجلت خمس شركات خسائر بلغ مجموعها 0.98 مليون دولار، بينما لم تفصح أربع شركات عن نتائجها خلال الإطار الزمني القانوني.

«ماس»، فإن الانفكاك ممكن حتى ضمن الأطر الحالية، ولكنه يتطلب مجموعة متناسقة من السياسات التجارية والمالية وتدابير السياسة الصناعية التي يجب أن تقوم بها السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي أثبتت عدم قدرتها على تبنيها حتى الآن.³¹ إن أية جهود كبيرة لدعم حملة «اشترى من بلدك» تتطلب تغييرات رئيسية في الاستهلاك والتجارة الفلسطينية، بالإضافة إلى استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية.

مبادرات لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

خلال الشهر الماضي، انطلقت عدة مبادرات لمساعدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التعافي من أزمة كوفيد-19. وتعتبر المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، حيث تشكل أكثر من 95% من النشاط الاقتصادي وحوالي 85% من العمالة في فلسطين.³²

المنصة الأوروبية الفلسطينية للاستثمار

في 16 حزيران، نظمت سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي اللقاء الأول لمجموعة العمل حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.³³ نجحت هذه المبادرة عن المنصة الأوروبية الفلسطينية للاستثمار التي انطلقت في كانون الأول من عام 2020 لجذب الاستثمار إلى فلسطين.³⁴ بدأت مجموعة العمل بتحديد استراتيجيات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والسياسات والتدخلات القانونية اللازمة لدعمها. وكانت إحدى نتائج هذه الجهود، إنشاء شراكة بين بنك الاستثمار الأوروبي وبنك فلسطين تشمل قرضاً بقيمة 50 مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.³⁵ يهدف هذا البرنامج التمويلي إلى خلق شمول مالي من خلال توفير الدعم الفني والآليات الأخرى لتقليل المخاطر المترتبة بالقروض (50 مليون دولار) التي يتم تقديمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

برنامج «استدامة»

في 8 حزيران، أعلن محافظ سلطة النقد الفلسطينية عن تحديث صيغة البرنامج التمويلي «استدامة» الذي أطلق العام الماضي، تحت عنوان «استدامة 2». خصّصت المرحلة الأولى من البرنامج مبلغ 300 مليون دولار لتمويل حوالي 400 مشروع متوسط وصغير ومتناهي الصغر. ومع إطلاق برنامج «استدامة 2» سيصل المبلغ الإجمالي إلى 435 مليون دولار، منها 10 ملايين دولار مخصصة للمنشآت متناهية الصغر، لتقديم دعم إضافي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً من الوباء، فضلاً عن تمويل منخفض التكلفة للمشاريع التي يتم إطلاقها حديثاً. يستهدف هذا التمويل مشاريع في عدة مجالات، بيد أن الأولوية تعطى للمشاريع في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والزراعة والصحة والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تشجيع ريادة الأعمال بين الفئات السكانية المستهدفة، مثل الشباب والنساء. حتى 19 نيسان، قدم البرنامج 65 مليون دولار لتمويل الأعمال التجارية الفلسطينية.³⁷

التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة

في 6 حزيران، كشف تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة أن العدوان الإسرائيلي الأخير، والذي استمر 11 يوماً، أدى إلى خسائر مادية تصل إلى 380 مليون دولار وخسائر اقتصادية بقيمة 190 مليون دولار.³⁸ تم إجراء التقييم السريع للأضرار والاحتياجات من قبل مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالتشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في غزة، ما بين 25 أيار و25 حزيران

www.mas.ps/files/server/20201811144214-2.pdf 31

https://bit.ly/3ycLABi 32

https://bit.ly/3qKx40X 33

https://bit.ly/3reAvNT 34

https://bit.ly/3xalf5Z 35

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=149e3668y345912936Y149e3668, www.pma.ps/ar/ 36

www.palestineconomy.ps/ar/Article/18005/ 37

www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/06/ 38

Ibid 39

www.palestineconomy.ps/ar/Article/18077/ 40

www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/07/06/ 41

Ibid 42

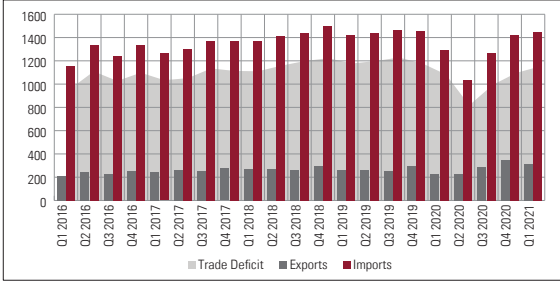
https://bit.ly/3evoC0l 43

https://bit.ly/3BejVm 44

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

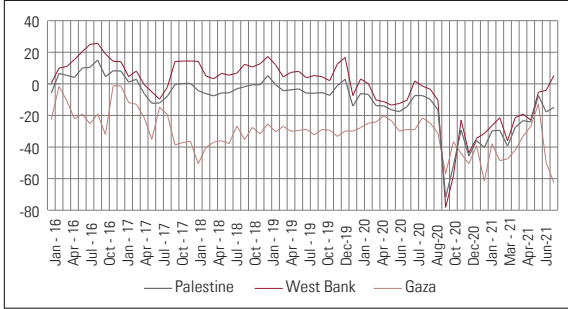
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الأول 2021



الواردات (الربع الأول 2021): 1,450.1 مليون دولار الصادرات (الربع الأول 2021): 316.4 مليون دولار العجز التجاري (الربع الأول 2021): 1,113.7 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

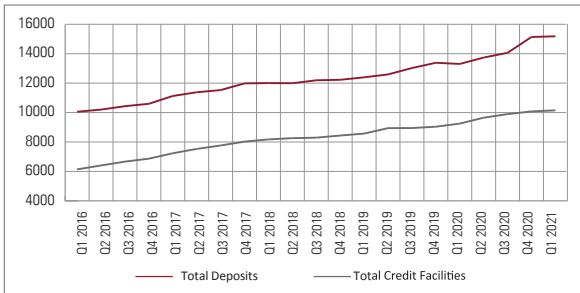
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 - حزيران 2021



فلسطين (حزيران 2021): -14.9 غزة (حزيران 2021): -62.5 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

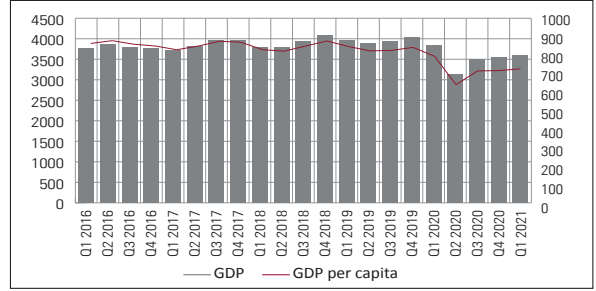
التسهيلات والودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2016 - الربع الأول 2021



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الأول 2020): 10,150.6 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الأول 2020): 15,182.4 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

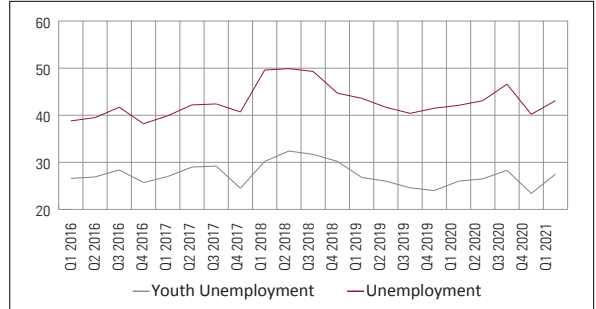
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الأول 2021



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2021): 3,607.5 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2021): 737.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

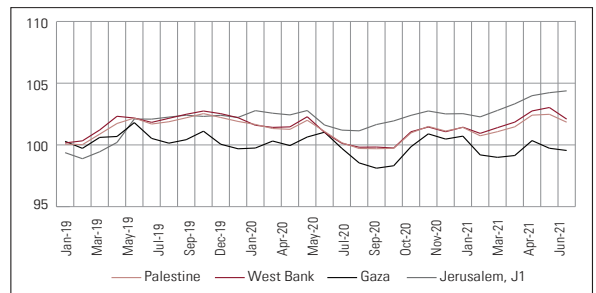
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 - الربع الأول 2021



معدل البطالة (الربع الأول 2021): 27.5% معدل بطالة الشباب (الربع الأول 2021): 43.1% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 - حزيران 2021



فلسطين (حزيران 2021): 101.8 الضفة الغربية (حزيران 2021): 102.1 غزة (حزيران 2021): 99.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org